60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(61)/17
٧ آب/أغسطس ٢٠١٧

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الحادية والستون

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(61)/1 وإضافتها Add.1)

رسالة وردت من الممثلة المقيمة لإسرائيل بشأن الطلب الداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر

١- تلقّى المدير العام رسالة بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ من الممثلة المقيمة لإسرائيل، بشأن الطلب المقدّم من الدول العربية الأعضاء في الوكالة والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر.

٢- وتُعَمَّم الرسالة طيّه، استجابة للطلب الوارد فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

صاحب السعادة،

بالإشارة إلى الوثيقة GC(61)/1/Add.1 المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يشرّفني أن أنقل لكم موقف دولة إسرائيل في الوثيقة طيه.

وسأكون شاكرة لكم لو تكرمتم بتعميم هذه الوثيقة على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

[التوقيع]
ميراف زافاري-أوديز
السفيرة
الممثلة الدائمة لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

بالإشارة إلى طلب قدّمه سفير السودان باسم الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه٢٠١٧، يدعو إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر العام الحادي والستين، تودُّ إسرائيل أن تعلن عن موقفها على النحو التالي:

لقد تم بالفعل طرح مبادرات ومشاريع قرارات عربية مماثلة ورفضها من قبل أغلبية متزايدة من الدول الأعضاء في الوكالة خلال دورات المؤتمر العام للسنوات ٢٠١٠، و٢٠١٣، و٢٠١٤ و٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، أدرجت المسألة في جدول الأعمال؛ بيد أنه لم يتم تقديم مشروع قرار في هذا الشأن. وفي حين تعتبر إسرائيل امتناع المجموعة العربية عن تقديم قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال خطوة مشجّعة، فإننا نأسف لفرض هذه المسألة على جدول أعمال المؤتمر العام. وبالتالي، فإنه من المؤسف للغاية أنّ الدول العربية اختارت مرة أخرى أن تفرض على المؤتمر العام هذا البند من جدول الأعمال. فهو يُظهر نهجاً مثيراً للنزاع ومتحيّزاً ومعيباً من أساسه، يفرض على المؤتمر العام مناقشة مسيّسة تقع بوضوح خارج نطاق النظام الأساسي للوكالة وولايتها، ولا علاقة لها بجدول أعمال الوكالة، وتمس من مصداقية الوكالة باعتبارها منظمة مهنية.

إنّ إصرار جيراننا على انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار لا يتجاهل المساعي المتكررة لدول الشرق الأوسط الأعضاء في هذه المعاهدة لامتلاك أسلحة نووية فحسب، في ما يعد انتهاكاً واضحاً لواجباتهم والتزاماتهم، بل هو يُخفي أيضاً رفضها التعاون بصدق مع إسرائيل.

إنّ إسرائيل تقدّر جُلّ التقدير نظام عدم الانتشار، وتقرّ بأهميته، ولا تزال تنفذ سياسةً مسؤولة قائمة على ضبط النفس في المجال النووي. وإنّ معظم التهديدات الكبرى التي تواجه نظام عدم الانتشار ومعاهدة عدم الانتشار ناشئة عن بلدان الشرق الأوسط التي سعت أو تطمح لامتلاك أسلحة نووية تحت ستار عضويتها في معاهدة عدم الانتشار. ولقد تبين أنّ العراق وليبيا وإيران وسوريا، وهي دول داعمة لهذه المبادرة المعادية لإسرائيل برعاية عربية، كانت في موضع انتهاك صارخ لواجباتها والتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

وينبغي التشديد على أنّ إسرائيل وجيرانها العرب لن يتمكنوا من بدء حوار بشأن الطائفة الواسعة من التحديات الأمنية الإقليمية، بما في ذلك التهديدات المتزايدة المترتبة على صعود التنظيمات الإرهابية والجهات الفاعلة غير الحكومية، إلاّ من خلال الانخراط المباشر المنبثق من المنطقة ومن خلال تعزيز القرارات القائمة على مبدأ توافق الآراء المقبول على نطاق واسع.

ومن شأن تقديم مشروع قرار ذي دوافع سياسية معنون "القدرات النووية الإسرائيلية" في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن يعوق حتما أي محاولة تنصب في اتجاه انخراط من هذا القبيل. كما أنّ من شأن ذلك زيادة تحويل الانتباه عن الوضع السيئ السائد في العديد من الأماكن في منطقتنا، وعن الأخطار الحقيقية التي تشكلها دول الشرق الأوسط الحائزة على أسلحة دمار شامل أو الساعية إلى حيازتها، وحتى إلى استخدامها ضد المدنيين، بما في ذلك ضد شعوبها. و لن تساعد هذه المحاولة، لا في بناء الطمأنينة والثقة، وهما يمثلان عاملين أوّليّين لإجراء أي مشاورات إقليمية مباشرة مفيدة، ولا في التعجيل بنتائج عملية من هذا القبيل. بل إنها لن تؤدي إلاَّ لتسييس الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقويض مصداقيتها. ولذلك، فإنّ إسرائيل تأمل في أن تمتنع المجموعة العربية عن تقديم مشاريع قرارات معيبة هذه السنة، وفي السنوات المقبلة، وكذلك في أن تمتنع، كليّاً، عن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الوكالة.